A/RES/51/104
3 March 1997

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ١١٠ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/51/619/Add.2)]

عقد الأمم المتحدة للتحقيق والأنشطة الإعلامية في مجال حقوق الإنسان

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمبادئ الأساسية والعالمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١)، الذي تنص المادة ٢٦ منه على "أن التعليم يجب أن يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية"، وبالأحكام التي تتضمنها الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان مثل أحكام المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٢) والمادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل^(٣)، التي تعكس أهداف المادة المذكورة آنفاً،

وإذ تشير إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان فيما يتصل بالحملة الإعلامية العالمية لحقوق الإنسان، وعقد الأمم المتحدة للتحقيق في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤، ومشروع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المعروف "نحو ثقافة السلام"، وإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمد هما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣^(٤)، والذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإيمانا منها بأن الحملة الإعلامية العالمية لحقوق الإنسان تشكل عنصرا مكملا قيّما لأنشطة الأمم المتحدة الهادفة إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وإذ تشير إلى الأهمية التي يوليها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان للتحقيق والإعلام في مجال حقوق الإنسان،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) انظر: القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٣) القرار ٤٤، ٢٥/٤٤، المرفق.

(٤) A/CONF.157/24 (Part I).

وأقتناعاً منها بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن ينطوي على أكثر من مجرد تقديم المعلومات، وأن يصبح عملية شاملة ومستمرة مدى الحياة. يتعلم منها الناس، على جميع مستويات التنمية، وفي جميع المجتمعات، احترام كرامة الآخرين وسبل ووسائل كفالة هذا الاحترام.

وإذ تسلم بأن التثقيف والإعلام في مجال حقوق الإنسان أساسيات لـ«عمال حقوق الإنسان والحربيات الأساسية»، وأن البرامج المصممة بعناية في مجالات التدريس والتعلم، والتدريب، وتبادل الخبرات والمعلومات يمكن أن يكون لها أثر حافز على المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومنع انتهاكات حقوق الإنسان،

وأقتناعاً منها بأن التثقيف والإعلام في مجال حقوق الإنسان يسهمان في تكوين مفهوم للتنمية يتمشى وكراهة النساء والرجال من جميع الأعمار ويأخذ في الاعتبار مختلف فئات المجتمع مثل الأطفال والسكان الأصليين والأقلية والمعوقين،

وإذ تأخذ في اعتبارها الجهد التي يبذلها المعلمون والمنظّمات غير الحكومية في جميع أصقاع العالم وكذلك المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل تشجيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان،

وأقتناعاً منها بأنه من أجل تمكين كل امرأة وكل رجل وكل طفل من استغلال كامل طاقاتهم البشرية فإنه يجب توعيتهم بجميع ما لهم من حقوق الإنسان والحربيات الأساسية.

وإذ تسلم بالدور القيم والبناء الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية ومنظّمات المجتمع المحلي في نشر المعلومات العامة والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، لا سيما على مستوى القواعد الشعبية وفي المجتمعات المحلية في المناطق النائية والريفية،

وإذ تدرك الدور الداعم المحتمل أن يقوم به القطاع الخاص في تنفيذ خطة عمل عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤)^(٥) والحملة الإعلامية العالمية على جميع مستويات المجتمع، عن طريق المبادرات الابتكارية وتقديم الدعم المالي للأنشطة الحكومية وغير الحكومية،

وأقتناعاً منها بأن تحسين التنسيق والتعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من شأنه أن يعزز فعالية ما يجري حالياً من تثقيف وأنشطة إعلامية في مجال حقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى أن مسؤولية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تشمل تنسيق برامج الأمم المتحدة للتثقيف والإعلام ذات الصلة في ميدان حقوق الإنسان،

- ١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن تنفيذ خطة عمل عقد الأمم المتحدة للتحقيق في مجال حقوق الإنسان^(٣)، وتقرير الأمين العام عن تطوير الأنشطة الإعلامية في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك الحملة الإعلامية العالمية لحقوق الإنسان^(٧)؛
- ٢ - ترحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ خطة العمل على نحو ما هو مذكور في تقرير المفوض السامي؛
- ٣ - تحث جميع الحكومات على إعلام مجتمعاتها المحلية بالحملة الإعلامية العالمية لحقوق الإنسان وبالعقد، وعلى زيادة مساحتها في تنفيذ خطة العمل، لا سيما عن طريق إنشاء لجان وطنية للتحقيق في مجال حقوق الإنسان، وفقاً للأوضاع الوطنية، على أن تكون عريضة القاعدة التمثيلية، وإنشاء مراكز تدريبية للتحقيق في مجال حقوق الإنسان، أو تعزيزها، إن وجدت، من أجل العمل على وضع وتنفيذ خطة وطنية ذات منحى عملي لفرض الإعلام والتتحقق في مجال حقوق الإنسان؛
- ٤ - تحث أيضاً الحكومات على تشجيع ودعم المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية الوطنية والمحليّة وإشراكها في تنفيذ خطط عملها الوطنية؛
- ٥ - تنشد الحكومات، وفقاً لأوضاعها الوطنية، أن تمنح الأولوية لكي ينشر باللغات الوطنية والمحليّة ذات الصلة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٤)، والعهود الدوليّان الخاصان بحقوق الإنسان^(٥)، وسائر صكوك حقوق الإنسان، والمواد وكتيبات التدريب المتعلقة بحقوق الإنسان فضلاً عن تقارير الدول الأطراف المقدمة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ولكي يتم توفير المعلومات والتحقيق بهذه اللغات بشأن السبل العملية التي يمكن بها الاستفادة من المؤسسات والإجراءات الوطنية والدولية لضمان التنفيذ الفعال لهذه الصكوك؛
- ٦ - ترحب بالجهود التي يبذلها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى جانب إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة لزيادة التعاون مع وسائل الإعلام، بما في ذلك تقديم المعلومات ذات الصلة بمسائل حقوق الإنسان في الوقت المناسب؛
- ٧ - تحث إدارة شؤون الإعلام علىمواصلة الاستفادة من مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة في النشر في الوقت المناسب، في مجال نشاطها المعين، للمعلومات الأساسية، والمراجع، والمواد السمعية البصرية المتصلة بحقوق الإنسان والحربيات الأساسية، بما في ذلك تقارير الدول الأطراف المقدمة بموجب صكوك حقوق الإنسان، وتحقيقاً لهذا الغرض تحثها على أن تتأكد من أن مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة مزودة بكثافة كافية من هذه المواد؛

(٦) A/51/506، المرفق.

(٧) A/51/558

- ٨ - طلب إلى المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة مواصلة تنسيق تنفيذ خطة العمل لضمان أكبر قدر من الفعالية والكفاءة في استخدام وتجهيز وإدارة وتوزيع المعلومات والمواد التعليمية، ومواصلة تنسيق ومواءمة الاستراتيجيات الإعلامية في مجال حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة؛

- ٩ - تشجع المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان على مواصلة تطوير الدورات والمواد التدريبية، بما في ذلك كتيبات التدريب الموجهة للفنيين، فضلاً عن نشر المواد الإعلامية المتعلقة بحقوق الإنسان كعنصر في مشاريع المساعدة التقنية، تكميلًا للوسائل الالكترونية كلما كان ذلك ممكناً، على أن توضع في الاعتبار بوجه خاص احتياجات النساء والأطفال ومجتمعات المناطق النائية أو المنعزلة والأشخاص ذوي المستويات التعليمية المنخفضة في مجال حقوق الإنسان؛

- ١٠ - طلب إلى هيئات حقوق الإنسان أن تشدد على تعزيز وتنفيذ البرامج الإعلامية والتحقيقية في مجال حقوق الإنسان؛

- ١١ - طلب إلى الأمين العام أن ينظر، بالتعاون مع المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان، في السبل والوسائل الملائمة، بما في ذلك إمكانية إنشاء صندوق للتبرعات لدعم أنشطة حقوق الإنسان، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية؛

- ١٢ - تدعم الوكالات المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة إلى المساهمة، ضمن مجال اختصاص كل منها، في تنفيذ خطة العمل والحملة الإعلامية العالمية لحقوق الإنسان؛

- ١٣ - طلب إلى المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والوطنية، والمنظمات الحكومية الدولية وبوجه خاص المنظمات المعنية بالمرأة والعمل والتنمية والغذاء والسكن والتعليم والرعاية الصحية والبيئة، فضلاً عن كل الجماعات الأخرى التي تدعو إلى العدالة الاجتماعية، ودعاة حقوق الإنسان، والمربيين، والمنظمات الدينية، ووسائل الإعلام، الاضطلاع بأنشطة محددة في التعليم المدرسي وغير المدرسي وغير الرسمي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المناسبات الثقافية، سواء بمفردها، أو بالتعاون مع المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان، تنفيذاً لخطة العمل؛

- ١٤ - تؤكد الحاجة إلى التعاون الوثيق بين المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان وإدارة شؤون الإعلام في تنفيذ الحملة الإعلامية العالمية لحقوق الإنسان وخطبة العمل، وال الحاجة إلى مواءمة أنشطتها مع أنشطة المنظمات الأخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في المشروع المعروف "نحو ثقافة السلام" ولجنة الصليب الأحمر الدولي والمنظمات غير الحكومية المعنية بالأمر، فيما يتعلق بنشر المعلومات بشأن القانون الإنساني الدولي؛

- ١٥ - تشجع المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان على النظر في ترويج الأنشطة التعليمية والتحقيقية في كل أرجاء العالم وفقاً لخطة العمل والحملة الإعلامية العالمية بشأن حقوق الإنسان لدى القيام بالأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

١٦ - طلب إلى الأمين العام أن يسترعي انتباه جميع أعضاء المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتحقيق والإعلام في مجال حقوق الإنسان، إلى هذا القرار، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا شاملـاً عن تنفيذ هذا القرار لتنظر فيه في إطار البند المعنون "مسائل حقوق الإنسان".

الجلسة العامة ٨٢

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦